سورية تشارك في مؤتمر جنوب إفريقيا للقضاء على عمل الأطفال

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل: نرفع الصوت عالياً لإزالة التدابير القسرية والظالمة

| الوطن

اختتم أمس بمشاركة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين المؤتمر الدولي الخامس للقضاء على عمل الأطفال المنعقد في مدينة ديربان بجمهورية جنوب إفريقيا.

وشملت أعمال المؤتمر وفقاً للصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي فيسبوك التي امتدت على مدى ستة أيام عدداً من جلسات العمل لتبادل الخبرات والتجارب الوطنية والإقليمية والدولية وأفضل الممارسات للقضاء على عمل الأطفال قدمها وزراء العمل من مختلف دول العالم.

وعقد الوزير سيف الدين عدداً من اللقاءات مع الوزراء النظراء بالدول الصديقة تم خلالها بحث مجالات التعاون المشترك وشرح أهمية رفع الصوت عالياً لإزالة التدابير القسرية الظالمة الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وأثر هذه التدابير على مجمل مناحي الحياة ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة من السيدات والأطفال.

وقدم سيف الدين مشاركة ضمن إطار جلسة عمل «الهشاشة وعمل الأطفال» قال فيها: إن وطني الأم سورية تعرض ومازال يتعرض لحرب إرهابية شرسة استمرت أكثر من ١١ عاماً استهدفت البنى التحتية والاجتماعية، وقوضت العديد من إنجازات الشعب السوري على مدى عقود من النضال والكفاح، وزاد من آثار هذه الحرب حدة وعمق آثارها السلبية التدابير الاقتصادية غير القانونية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على شعبي وبلادي سورية، وقوّضت بشكل كبير من الخدمات الموفرة عبر منظومة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة وعلى رأسهم الأطفال والنساء.

وأضاف: وعلى الرغم من كل تحديات الحرب الإرهابية والحصار الظالم وجائحة كورنا استمرت حكومة بلادي بتطوير شبكات الأمان والضمان الاجتماعي لتمكين الشرائح الأكثر احتياجاً، ومنها الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة، والإستراتيجية الوطنية للمسنين، والإطار الوطني المتعدد القطاعات لتمكين الشباب، والخطة الوطنية لتمكين المرأة، والخطة الوطنية للتعامل مع الأطفال ضحايا التجنيد، والخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وكما أرسى مبادئ قانونية شاملة للقضايا المتعلقة بالطفل بما يضمن بقاءه ونماءه وحمايته من كل أشكال العنف، واهتم بالعدالة الإصلاحية للطفل، التي تقوم على عدة مبادئ أهمها احترام حقوق الطفل في جميع الإجراءات المتعلقة بالعدالة الإصلاحية وإعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع.

ولفت إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الطفل برئاسته وبعضوية الجهات المعنية بالطفل (الحكومية والشعبية والجمعيات والمؤسسات الخاصة)، تتولى اقتراح السياسات العامة المتعلقة بالطفل ووضع خطة وطنية لتطبيق القانون والالتزامات المقرة في اتفاقية حقوق الطفل.

وأشار إلى أنه حظّر بموجبه تجنيد الطفل أو إشراكه في العمليات القتالية واتخاذ الدولة للتدابير المناسبة لإعادة تأهيل ودمج الطفل ضحية التجنيد جسدياً ونفسياً، ونظم القانون أحكاماً خاصة حول تشغيل الأحداث وحظر تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة بشكل نهائي، بما يتوافق مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية وخصوصاً حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والرقابة من خلال منظومة تفتيش العمل.

وبين أنه تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون ببرنامج لمواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال سحب وتأهيل الأطفال المنخرطين به ومنع الأطفال المعرضين للخطر من الانخراط به، والتصدي لعمل الأطفال، وتوفير فرص التدريب المهني للشباب ولآباء الأطفال العاملين كنقطة خروج من عمل الأطفال، وطالبت الوزارة بتمديد العمل بالبرنامج ليشمل مزيداً من الأطفال.

وتابع قائلاً: أود أن اغتنم الفرصة لأطلب رفع الصوت عالياً لإزالة التدابير القسرية الظالمة وغير القانونية عن بلادي سورية، التي تقوض توفير بيئة مناسبة لنماء الأطفال وتعليمهم، وأطلب مزيداً من الدعم التقني والفني لتعزيز القدرات بمجال القضاء على عمل الأطفال، وبشكل خاص منظمة العمل الدولية، مذكراً بأن سورية من أوائل الدول المنضمة لهذه المنظمة منذ العام ١٩٤٧ وصدقت على اتفاقياتها الأساسية كافة.

وتم اختتام أعمال المؤتمر بإعلان ديربان للقضاء على عمل الأطفال الذي شمل ست نقاط هي توفير العمل اللائق للشباب والبالغين والقضاء على عمل الأطفال مع التركيز على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وإنهاء عمل الأطفال في القطاع الزراعي، وإنهاء عمل الأطفال بما فيه أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الجبري والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وحماية الناجين من هذه الظواهر من خلال استجابة ممنهجة، والاعتراف بحق الأطفال في التعليم وضمان وصولهم للتعليم والتدريب بشكل إلزامي وشامل، وإنجاز الوصول إلى الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، وزيادة التعاون والتمويل الدولي للقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري.

حضر عن الجنب السوري المستشار مريم نعسان من سفارة الجمهورية العربية السورية ببريتوريا والفريق الفني المرافق.

مبادرة الأمانة السورية للتنمية تعيد الأخضر إلى الفاخورة

| اللاذقية - عبير سمير محمود

للتأكيد على اقتران القول بالفعل، يطبق حالياً أحد مقترحات ورشة الأمانة السورية للتنمية التخصصية لتبني التوجه العام لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية لناحية الفاخورة في ريف اللاذقية المتمثلة بحراثة أراضي الفاخورة التي تم اقتراحها نهاية الورشة في شهر آذار الماضي.

وبالعمل والاستمرارية يتحول الرماد إلى سماد لتنتعش الأراضي المحروقة قبل عامين وتعود لتنتج الورق الأخضر مستعيدة الحياة بسواعد رجالها وشباب «الأمانة» فيها.

وأكدت المدير الوطني لبرنامج مشروعي في الأمانة السورية للتنمية، عرين العلي لـ«الوطن»، أن مبادرة حراثة الأراضي الزراعية المتضررة من الحرائق في ناحية الفاخورة كانت مطلب الأهالي بالورشة التخصصية التي أقيمت لتحديد التوجه العام بالمنطقة، مشيرة إلى أن الهدف حراثة جميع الأراضي.

وأشارت العلي إلى أن مدة مبادرة الحراثة ٤٥ يوماً، منذ تاريخ انطلاقها في ٢٨ من نيسان الماضي، تشمل كل أراضي الفاخورة المتضررة وغير المتضررة من الحرائق، لافتة إلى أن المبادرة متابعة للخطة التنموية الجاري العمل عليها ضمن ناحية الفاخورة.

وذكرت العلي أن الناحية تضم ٢٥ قرية و٥ بلديات وعدة مزارع، على مساحة ٤١٤٤٣ دونماً، فيها ٥ آلاف أسرة، وأنواع الأراضي فيها قابلة للحراثة لزراعات موسمية ومزروعة إما قمح وإما أشجار مثمرة، مبينة أنه تم حراثة ٢٤ ألف دونم حتى تاريخه والعمل مستمر حتى الانتهاء من حراثة كل الأراضي.

وبيّنت العلي أن العمل يتم عبر فرق من الأمانة السورية للتنمية ولجان التنمية بالقرى والأهالي، مشيرة إلى استخدام ٩٦ جراراً زراعياً و٣١ عزاقة في تنفيذ المبادرة.

وكان قد اطلع محافظ اللاذقية عامر إسماعيل هلال على واقع العمل برفقة مدير الزراعة باسم دوبا ، وأكد استمرار المحافظة بتقديم كل مستلزمات العمل ومتابعة إنجاز الحملة وما يرافقها من متطلبات أساسية تساعد الفلاحين على العمل من جديد وزراعة أراضيهم وتحسين موارد رزقهم.

واستمع هلال من كوادر ومنسقي الأمانة ومخاتير القرى ومن مدير الزراعة، إلى الأعمال المنفذة وخطة العمل لاستكمالها واحتياجات القائمين على العمل.

١٠٨ آلاف مركبة في الحسكة

مدير النقل: نقدم الخدمات لجميع الآليات في مناطق خارج السيطرة

| محمود الصالح

بين مدير النقل في محافظة الحسكة إبراهيم العبد الله أنه تم تسجيل أكثر من ٢٨٤٧٢ معاملة خلال العام الحالي في مديرية النقل في الحسكة أنجز منها ٢٤٧٢٥ معاملة.

وأوضح أن المعاملات عبارة عن عمليات فراغ وتسجيل وتجديد ترخيص وتبديل لوحات، وجميع ما تحتاجه المركبات الخفيفة والثقيلة من إجراءات قانونية ومالية تتعلق بالوضع القانوني لكل مركبة.

وأكد مدير النقل لـ«الوطن» أن المديرية توفر الخدمات ليس فقط للمركبات والآليات المسجلة في الحسكة وإنما لجميع الآليات التابعة لمحافظات حلب والرقة ودير الزور في المناطق الواقعة خارج السيطرة بسبب عدم تمكن أصحابها من القيام بتلك الإجراءات الفنية والإدارية والمالية في المديريات المذكورة، نتيجة عدم استطاعتهم الوصول إلى مكان تلك المديريات في المناطق الآمنة، حيث تقوم مديرية نقل الحسكة بجميع الأعمال المطلوبة لتلك الآليات، من خلال النافذة الواحدة بعد أن أصبحت المديريات جميعها تعمل وفق نافذة واحدة حاسوبياً.

وأضاف: أما الإجراءات التي تحتاج إلى مزيد من التوثيق لكون أوراق وأضابير تلك السيارات في محافظات أخرى فيتم التواصل مع مديرية النقل المختصة للتدقيق في أي معلومة أو وثيقة تحتاج ذلك، لافتاً إلى أن هذه الأعمال الكبيرة ينجزها فقط ٢٨ عاملاً وهو كامل ملاك مديرية النقل في الحسكة من فنيين وإداريين وماليين وحقوقيين، مما يشكل ضغطاً كبيراً على كل العاملين.

ولفت إلى أنه يصل مجموع المعاملات المنجزة في الحسكة يومياً إلى أكثر من ١٧٨ معاملة من مختلف المستويات الفنية والإدارية والمالية.

وبين أن عدد المركبات المسجلة في محافظة الحسكة بشكل كامل بلغ ١٠٨٠٢٢ مركبة من جميع الفئات النقل العامة والخاصة والسياحية والزراعية والهندسية وغيرها، لافتاً إلى أنه ونتيجة رفع الكثير من الرسوم خلال هذا العام ارتفعت مبالغ الرسوم التي تمت جبايتها خلال العام الحالي والتي بلغت خلال الفترة الماضية من العام الحالي نحو ١,٢ مليار ليرة سورية، إضافة لتحصيل ٨٩ مليون ليرة ضريبة دخل.

وبين العبدالله أن عدد الآليات التي تسجل لأول مرة في محافظة الحسكة بلغ عددها خلال هذا العام ١٤٨ آلية فقط وهي من مختلف الأنواع، مشيراً إلى أن مكان مديرية النقل لا يتناسب مع متطلبات الفحص الفني وخاصة الآليات الثقيلة، لذلك يتم الفحص الفني لتلك الآليات في موقع آخر خارج مدينة الحسكة.

طلبات عودة كثيرة تُقدم من أهالي يرغبون بالعودة إلى مناطقهم المحررة

محافظ إدلب لـ«الوطن»: استقبلنا عدداً ممن أطلق سراحهم بموجب مرسوم العفو وسلمناهم لذويهم

| محمد منار حميجو

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب أنه تم استقبال عدداً ممن تم إطلاق سراحهم بموجب مرسوم العفو رقم ٧ الخاص بالعفو عن الجرائم الإرهابية عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان، مبيناً أنه تم استقبالهم وتسليمهم إلى ذويهم بعدما تم التواصل معهم وخصوصاً أن جميعهم يقطنون في بعض المحافظات مثل حلب وطرطوس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سلهب أنه بعد الحديث مع المطلق سراحهم كانت ردود أفعالهم أنهم يريدون أن يفتحوا صفحة جديدة وأن الدولة هي الأم وأنهم يريدون أن ينخرطوا في المجتمع من جديد، لافتاً إلى أن هذا الأمر له تأثيره الإيجابي في المجتمع لأن ذلك يدل على أن الدولة حريصة على أبنائها وإعادتهم من جديد للانخراط في المجتمع.

سلهب أشار إلى أنه تم توجيه هؤلاء المطلق سراحهم إلى عرض أي مشكلة تواجههم لحلها مباشرة في إطار القانون سواء في منزله أو أرضه.

وأكد سلهب أن المحافظة مستعدة لاستضافة كل شخص تم إطلاق سراحه حتى يتم التواصل مع ذويه وتسليمه لهم، مؤكداً أنه يتم استضافتهم وتأمين ما يلزمهم من ضيافة، مشيراً إلى أن المحافظة على استعداد لاستقبال أي دفعة جديدة من المطلق سراحهم لتسليمهم إلى ذويهم.

وبين أن المحافظة تعمل على إرسال كل شخص تم إطلاق سراحه إلى ذويه في حال كانوا يقطنون في محافظة أخرى وذلك إذا تعذر عليهم القدوم لاستلامه وهذا من باب تسهيل تسليمهم إلى ذويهم.

وفي موضوع آخر أكد سلهب أن هناك طلبات عودة كثيرة تقدم من أهالٍ يرغبون في العودة إلى مناطقهم المحررة، مشيراً إلى أن المحافظة تستقبل يومياً طلبات عودة.

وفيما يتعلق بموضوع الخدمات في الريف المحرر بين سلهب أن مشاركة المنظمات الدولية في تقديم الخدمات في الريف المحرر أصبح أكبر بعد الاجتماع الذي تم مع هذه المنظمات في دمشق وتشجيعها للمشاركة أكثر في الريف المحرر، مشيراً إلى أن دور هذه المنظمات في الفترة الماضية كان شبه غائب.

ولفت إلى أن إحدى المنظمات ستبدأ قريباً بإعادة مد خطوط جديدة شبكة المياه في مدينة خان شيخون، موضحاً أن تكلفة هذا المشروع نحو ٨٠٠ مليون ليرة وهذا المشروع مهم جداً، ولافتاً إلى ما تقوم به الدولة من أعمال في الريف المحرر من مد شبكات المياه وحفر آبار جديدة وتقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون.

وأشار سلهب إلى أنه بمجرد عودة الأهالي يتم العمل مباشرة على تأمين الخدمات لهم، لافتاً إلى أن وضع الخدمات من مياه وكهرباء في الريف المحرر جيد، مؤكداً أن العمل مستمر لتأمين الخدمات للأهالي.

شكوى من تأخر رسائل الغاز

«محروقات» حماة: الشكوى محقة والتوزيع حسب الوارد.. والإنتاج يكفي نصف الاحتياج فقط

| حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو العديد من المواطنين في حماة ومدن المحافظة الأخرى، من طول المدة التي يستلمون فيها أسطوانة غاز، والتي تصل في بعض المناطق لثلاثة أشهر. وهو ما يدفع منتظر الرسالة المتأخرة ونفد الغاز من منزله، للتوجه للسوق السوداء وتبديل أسطوانة مليئة بأسطوانته الفارغة بسعر بين ٦٠-٧٠ ألف ليرة!

وبيّن المواطنون لـ«الوطن» أن رسائل الغاز تأخرت كثيراً في هذه الفترة. وأوضح بعضهم أن الرسالة كانت تصلهم بعد شهرين من آخر استلام أسطوانة غاز، ولكنها لتاريخه لم تصلهم منذ نهاية شباط الماضي! بينما ذكر آخرون أنهم كل ٦٠ يوماً يستلمون أسطوانة.

على حين بيّن آخرون أنه كل ٤٥ يوماً تردهم رسالة تعلمهم بمراجعة مركز الغاز الذي وطّنوا فيه بطاقاتهم لاستلام أسطوانتهم. وعزوا ذلك إلى أن مركزهم يمتلك رخصتي غاز ويستلم دفعتين من الأسطوانات من فرع «محروقات» حماة.

وأما في بعض مناطق الريف وخصوصاً الغربي من المحافظة، فالوضع أكثر سوءاً حسب المواطنين الذين بيّنوا لـ«الوطن» أن الغاز المنزلي في مناطقهم وقراهم شحيح.

وأوضح بعضهم أنهم يبدلون أسطواناتهم كل شهرين مرة وأحياناً مابين ٧٠-٨٠ يوماً.

ولفت بعضهم أنهم يلجؤون لطهي الطعام على مواقد الحطب، بعدما فقدت الطباخات «الليزرية» جدواها بسبب التقنين الكهربائي الطويل، فنصف ساعة لا تكفي لطهي الطعام، وخصوصاً أن الكهرباء غير مضمونة الاستمرارية خلال نصف الساعة، فهي معرضة للانقطاع بأي لحظة.

وأشار آخرون إلى أن شح الغاز المنزلي بمناطقهم، أعاد المجد لبوابير «الكاز»، فمنهم من كان يحتفظ ببوابير قديمة للذكرى وكنوع من الاهتمام للتراث الشعبي، ومنهم اشترى بوابير جديدة، لاستخدامها عند نفاد الغاز من البيت.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكاوى المواطنين ومعاناتهم من تأخر رسائل الغاز، بيّن مصدر في «محروقات» حماة، أنها محقة لكون الغاز السائل المتاح للمحافظة لا يغطي الاحتياج الفعلي كاملاً.

وأوضح أن إنتاج قسم الغاز بفرع المحروقات وفي وحدة مصياف حالياً مابين ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ أسطوانة، والحاجة الفعلية هي بين ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ أسطوانة يومياً.

ولفت إلى أن القسم ووحدة مصياف يعملان بطاقة عالية وحسب الخطة المقررة والوارد للمحافظة.

وقد بلغ إنتاج القسم منذ ١٠ الشهر الجاري نحو ٦٦٦١٧ أسطوانة، وفي وحدة التعبئة بمصياف بلغ ١١٧١٣ أسطوانة، أي ما مجموعه ٨٠٣٣٠ أسطوانة وقد وزعت للمعتمدين المرخصين بمختلف مناطق المحافظة بمدنها وأريافها.

مدير الدواجن في اللاذقية: نعمل على سد النقص الذي أحدثه خروج عدد من المربين

| اللاذقية - عبير سمير محمود

بين مدير عام المؤسسة العامة الدواجن سامي أبو الدان لـ«الوطن»، توريد ٢٤ ألف صوص فروج في مؤسسة دواجن اللاذقية، وذلك تنفيذاً للخطوة الثانية من المرحلة الأولى لخطة استثمار السلفة المالية الممنوحة من رئاسة الحكومة للمؤسسة في الأعمال الإنتاجية.

وأشار أبو الدان إلى أن اختيار نوع الاستثمار بتربية صوص الفروج يعود لسببين الأول الانقطاع عن التربية في المؤسسة من عدة أشهر والأمر الآخر المساهمة بتوفير المادة علمياً في الأسواق بعد أن أصبح هناك قلة فيها جراء خروج عدد كبير من المربين من القطاع الخاص عن التربية بسبب غلاء الأعلاف وتقلبات الأسعار فيما يخص الدواء ومستلزمات الإنتاج.

من جهته، أكد أمين سر غرفة زراعة دمشق محمد جنن لـ«الوطن»، أن الجهود بين الغرفة ووزارة الزراعة ونقابة الأطباء البيطريين تثمر بإعادة تنشيط القطاع الزراعي أو الحيواني وبشكل خاص الاهتمام بقطاع الدواجن بعد خروج قسم كبير من المربين عن التربية، لافتاً إلى دعم الغرفة للقطاع لإعادة العملية الإنتاجية بعد تعرضها لهزات بفعل الحرب والحصار الجائر على بلدنا.

وأشار جنن إلى أهمية عودة الإنتاج المحلي لقطاع الدواجن والبيض بقوة، وقال إن البيض السوري يمتاز بالجودة عالياً وفروج المائدة كذلك، وشدد على تقديم كل وسائل الدعم لإعادة تنشيط خط الساحل وتنظيم القطاع للإنتاج من جديد حتى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ومرحلة التصدير.

وأشار إلى أهمية تدخل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتسعير وفقاً لتكاليف المواد المنتجة في قطاع الدواجن والأخذ بالحسبان الحد الأدنى من التكاليف في ظل ارتفاع مستلزمات الإنتاج لحماية المربي من الخسارة وأن يبيع بأسعار أقل من سعر التكلفة، وأكد دور الغرف الزراعية بمتابعة مشاكل المربين وتأمين مستلزمات الإنتاج والتعاون مع نقابة الأطباء البيطريين لتوعية المربي والوصول إلى منتج صحي وآمن.

بدوره، أكد رئيس نقابة الأطباء البيطريين في دمشق الدكتور لؤي محمد لـ«الوطن»، أهمية برامج الرعاية الوقائية للوصول إلى الهدف الحقيقي لحماية الحيوان، وتأمين الثروة الحيوانية واجب وطني، مشيراً إلى أن الوقاية تخفف من عبء التكاليف الحقيقية في حالة وصول أخطار وبائية أو مشاكل مرضية، والبرامج النقابية تحقق الغاية المثلى لهذا الأمر بما يخفف الأعباء عن المربين بشكل عام.

من جهته، أكد مدير مؤسسة الدواجن في اللاذقية أحمد أصلان لـ«الوطن»، أن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ٥٠ مليون بيضة سنوياً و٢٠٠ طن لحم فروج، ولكن بسبب الظروف الحالية والحصار والحرب أصبحت القدرة الإنتاجية ٣٠ بالمئة حالياً.

وبيّن أن المؤسسة تنتج ١٨ مليون بيضة سنوياً و٥٠ طن لحم فروج، وتلبي جزءاً من حاجة سوق المحافظة، مشيراً إلى ضرورة إعادة هيكلة التجهيزات، وصعوبات الإنتاج وخاصة ارتفاع أسعار الأعلاف.